الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2005/6
11 March 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الثانية والعشرون
بون، ٢٠-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٧(هـ) من جدول الأعمال المؤقت
المسائل الإدارية والمالية
الاستعراض الداخلي لأنشطة الأمانة

تقرير عن الاستعراض الداخلي لأنشطة الأمانة

مذكرة من إعداد الأمينة التنفيذية

خلاصة

أظهر الاستعراض الداخلي الذي أُجري استجابة للمقرر ١٦/م أ-٩ أن مجموعة مهام واسعة النطاق متعلقة بجوانب مختلفة خاصة بدعم الأطراف للتنفيذ أُضيفت خلال السنوات الماضية إلى الأعمال التقليدية للأمانة. وتؤيد مدخلات الأطراف في الاستعراض الداخلي، وكذلك رأي مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، التقييم الشامل الذي مؤداه أن الأمانة تضطلع بولايتها الموسعة على نحو جيد ولكن لا يزال هناك مجال للتحسين.

وتواجه الأمانة تحدياً يتمثل في ضرورة الموازنة بين الموارد المتاحة وبين الأنشطة التي طُلب منها الاضطلاع بها وهي أنشطة تتسم بتزايد اتساع نطاقها وتعقدها. وهناك أيضاً قدر من عدم اليقين فيما يتعلق بالدور المتوقع من الأمانة الاضطلاع به بالنسبة للجهات الفاعلة الأخرى. ولكي تلبي الأمانة التوقعات يلزمها تعزيز قدرتها في المجالات الرئيسية، بما فيها دعم البلدان النامية، وكذلك دعم جميع الأطراف فيما يتعلق بالتكيف والاستعراضات والآليات والامتثال بموجب بروتوكول كيوتو.

والمبادرات التي أعدتها الأمانة لمواجهة هذه التحديات معروضة في هذا التقرير ومن بينها هيكل برنامجي جديد وتحرك نحو نهج قائم على النتائج. والهيئة الفرعية للتنفيذ مدعوة إلى إبداء ملاحظاتها على هذه المبادرات، وتقديم المشورة بشأن بعض القضايا المحددة التي سُلط الضوء عليها في هذا التقرير، والتوصية باستنتاجات بشأن العملية ونتائج الاستعراض الداخلي للأنشطة لكي يعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة.

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١ -٤	٣
	ألف- الولاية	١	٣
	باء - نطاق المذكرة	٢	٣
	جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٣ -٤	٣
ثانياً-	النهج	٥ -١١	٣
ثالثاً-	نتائج الاستعراض	١٢-٧٦	٤
	ألف- دعم العملية الحكومية الدولية	١٣-٣٢	٥
	باء - الدعم الموضوعي للمناقشات الجارية فيما بين الأطراف	٣٣-٣٥	٨
	جيم- أنشطة التنفيذ المعهود بها في إطار الولاية	٣٦-٤٩	٨
	دال - القضايا الشاملة	٥٠-٦٣	١٠
	هاء - القضايا الإدارية	٦٤-٧٦	١٣

المرفقات

المرفق

الأول - مبادرات الأمانة في سياق الاستعراض الداخلي للأنشطة ١٧

الثاني - مقتطفات من "الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية إلى التقييم الذاتي، الذي أُجري عام ٢٠٠٤، لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: ٢٠

الثالث- توليف الردود المقدمة من الأطراف ٢٢

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمينة التنفيذية، بموجب الفقرة ٢٣ من مقرره ١٦/م أ-٩، أن تجري، بحسب الاقتضاء، استعراضاً داخلياً لتقييم الأنشطة التي نفذتها الأمانة وأن تقدم تقريراً عن النتائج إلى مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة.

باء – نطاق المذكرة

٢- يعرض هذا التقرير النتائج والاستنتاجات الرئيسية التي تمخض عنها الاستعراض الداخلي الذي أُجري فيما بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقد ركزت الأمانة على الأنشطة المحددة في برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥[(١)]. بيد أن فترة السنتين جزء من مرحلة برنامجية أكبر أعقبت اعتماد اتفاقات مراكش في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، ومن ثم فقد استُعرضت الفترة المنقضية منذ ذلك الحين في مجملها.

جيم – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٣- قد تود الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تعتبر المعلومات الواردة في هذا التقرير بمثابة معلومات أساسية لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧[(٢)]. كما قد نود أن تحيط علماً بالمبادرات التي نفذتها الأمانة فعلاً كما هي مدرجة في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

٤- والهيئة الفرعية للتنفيذ مدعوة أيضاً إلى تقديم توجيهات إلى الأمانة بشأن القضايا التي سُلط عليها الضوء في نهاية الفرعين ألف ودال من الفصل ثالثاً أدناه، وإلى الاتفاق على استنتاجات أو مشروع مقرر بشأن الاستعراض والتقييم الداخليين للأنشطة والتوصية بأن يعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة هذه الاستنتاجات أو مشروع المقرر هذا.

ثانياً – النهج

٥- بناء على طلب مؤتمر الأطراف أُجري الاستعراض داخلياً بصفة رئيسية وأجراه موظفون من الأمانة. وجرى إشراك جميع مديري البرامج والبرامج الفرعية، وعدد كبير من الموظفين الآخرين، في الاستعراض لضمان أن تكون المدخلات شاملة.

٦- وللتوصل إلى إجراء واستعراض فعال، ولضمان أن تكون العملية سليمة منهجياً، دُعي مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية إلى المساعدة. ووضع هذا المكتب نهجاً للتقييم الذاتي يستند إلى مفاهيم الميزنة القائمة على النتائج. وقدم المكتب المشورة بشأن تصميم منهجية الاستعراض وعقد حلقات عمل داخلية وقدم تقريراً خطياً عن تجربته مع الأمانة، ترد مقتطفات منه في المرفق الثاني.

٧- وباتباع المنهجية التي وُضعت بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية أجرى كل برنامج فرعي تقييماً ذاتياً. وجرى توليف تقارير التقييم الذاتي على مستوى البرنامج ثم أجري استعراض الأنداد لها في البرامج الأخرى. واستُكملت عملية التقييم الذاتي والاستعراض هذه بمبادرات أخرى لتحري مجموعة مناظير شديدة التنوع بشأن أنشطة الأمانة.

٨- ودعت الأمينة التنفيذية الأطراف إلى تقديم آرائها بشأن أنشطة الأمانة[٣]. وورد اثنا عشر رداً تضمن أحدها آراء ٢٦ طرفاً. وردود الأطراف ملخصة في المرفق الثالث ومبينة في الفروع ذات الصلة أدناه. كما أُدمجت المدخلات، الأقل اتساماً بالطابع الرسمي، التي قدمتها الأطراف في الدورات والاجتماعات.

٩- وبالإضافة إلى ذلك أجرت الأمانة عدة استعراضات واستقصاءات: استعراض نوعي لتنفيذ كل الطلبات الموجهة إلى الأمانة في مقررات مؤتمر الأطراف واستنتاجات الهيئة الفرعية؛ واستعراض للجان والهياكل الإدارية الداخلية للأمانة؛ واستعراض لترتيبات حلقات العمل؛ واستعراض لنظم المعلومات وقواعد البيانات ومراكز تبادل المعلومات الداخلية؛ واستعراض للدعم المقدم من الأمانة إلى مكتب مؤتمر الأطراف، واستقصاء للخدمات الداخلية. وترد الاستنتاجات التي أسفرت عنها هذه الاستعراضات والاستقصاءات في هذا التقرير.

١٠- وبدأت الأمانة، حيثما أمكن، تنفيذ الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أو أُعيد تأكيدها أثناء الاستعراض الداخلي (المرفق الأول). وأسفر الاستعراض أيضاً عن مدخلات مهمة في الميزانية البرنامجية وبرنامج العمل المقترحين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وفي قضايا أخرى ناقشتها الأطراف[٤]. وأخيراً تُلخَص، حيثما يكون ملائماً، القضايا التي تتطلب توجيهات من الأطراف.

١١- ووضعت الأمانة إطاراً لهيكلة أنشطتها[٥]. وحُددت ثلاث مجموعات من أنشطة الأمانة:

(أ) دعم العملية الحكومية الدولية؛

(ب) الدعم الموضوعي للمناقشات الجارية فيما بين الأطراف بشأن القضايا؛

(ج) أنشطة التنفيذ المعهود بها في إطار الولاية.

ومناقشة نتائج الاستعراض الداخلي، الواردة فيما يلي، منظمة طبقاً لهذا الإطار.

ثالثاً - نتائج الاستعراض

١٢- شكلت اتفاقات مراكش نقطة تحول في العملية الحكومية الدولية الخاصة بتغير المناخ. فقد كان معناها بالنسبة للأمانة تطوراً في طبيعة عملها وزيادة كبرى في حجم العمل. وبالإضافة إلى الأنشطة الداعمة للعملية الحكومية الدولية تحول التركيز بوتيرة متزايدة نحو أنشطة التنفيذ المعهود بها في إطار الولاية.

ألف – دعم العملية الحكومية الدولية

١٣- أظهرت الردود الواردة من الأطراف أنها تقدر بوجه عام عمل الأمانة في تنظيم الدورات والاجتماعات ودعم العملية الحكومية الدولية. وذُكرت بالتحديد جدولة المؤتمرات ولوجستياتها، ودعم حلقات العمل، وخدمات الوثائق والمعلومات.

١- تنظيم الاجتماعات ودعم العملية

١٤- أعربت الأطراف عن بعض الشواغل إزاء عدد الاجتماعات وحجم الأنشطة التنافسية خلال الدورات. وتبذل الأمانة قصارى جهدها للحد من هذه الضغوط، ولكنها تلاحظ أن الضغوط ليست تحت سيطرتها تماماً. وتُبحث الآن، في المناقشات الجارية للعملية الحكومية الدولية، بعض العوامل التي تساعد على زيادة عدد الاجتماعات واتساع نطاقها، ومن أمثلتها العدد الكبير لبنود جداول الأعمال وتواتر النظر فيها.

١٥- وأظهرت آراء الأطراف أنها راضية بوجه عام عن تنظيم **دورات مؤتمر الأطراف والهيئتين الفرعيتين**. وقد اعتُبر توافر التسهيلات والبنى الأساسية كافياً لتمكين الأطراف من أداء عملها. وكعنصر جديد أعربت الأطراف عن اهتمامها بالنفاذ إلى تسهيلات مركز حاسوبي أثناء الاجتماعات التي تسبق الدورات. وستقوم الأمانة باستعراض متطلبات الاجتماعات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبتعديل الخدمات بناء على ذلك حيثما أمكن. كما ستستثمر الأمانة مزيداً من الجهود في التسجيل الإلكتروني المباشر ونشر المعلومات إلكترونياً لزيادة الكفاءة.

١٦- وأعرب **أعضاء المكتب** عن ارتياحهم للكيفية التي تدعم بها الأمانة مداولاتهم ورحبوا بالخطوات التي اتُخذت مؤخراً لتعزيز دعم الأمانة للمكتب من خلال توخي مزيد من التبكير في تقديم جداول الأعمال والوثائق ومزيد من الوضوح في عرض القضايا. وأعرب الرؤساء السابقون والحاليون[٦] أيضاً عن تقديرهم البالغ للدعم المتلقى من الأمانة. وحدد الاستعراض وجود إمكانية لزيادة تحسين هذا الدعم من خلال المشورة الأوضح والأكثر تهيئة للوفاء بالمتطلبات، والمواد المكتوبة، والتوسع في تدريب موظفي الأمانة، فيما يتعلق بأمور مثل القضايا الإجرائية.

١٧- ولئن كان حجم الدعم التنظيمي **لأفرقة الخبراء**[٧] قد جرى توقعه على نحو ملائم فقد ظهرت نزعة إلى طلب خدمات فنية ووثائقية إضافية من الأمانة، وهذه ممارسة قد تود الأطراف أن تفكر ملياً فيها.

١٨- وحدد الاستعراض الداخلي وجود حاجة متنامية إلى **المشورة القانونية** والدعم القانوني في مجموعة واسعة النطاق من القضايا المتعلقة بالسلطات والعمليات الإدارية للأمانة وفي العملية الحكومية الدولية، وبصفة خاصة في المجالات التي يبدأ فيها عمل الآليات الجديدة. وخيارات تعزيز القدرات القانونية للأمانة تُبحث بمزيد من التوسع في سياق الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢- إعداد الوثائق

١٩- تتعلق أبرز قضية أثارتها الأطراف في ردودها بإعداد الوثائق. فقد طلبت أطراف كثيرة أن توفَّر الوثائق، بما في ذلك النسخ الصادرة باللغات المحددة، في وقت أكثر تبكيراً. ولئن كانت جودة الوثائق قد حظيت بالتقدير بوجه عام فإن بعض الأطراف اقترحت أن تُستخدم لغة أقل تقنية أو تعقيداً وأن تكون الوثائق أقصر.

٢٠- وإعداد الوثائق كمجال للتحسين ذي أولوية ظهر أيضاً في التقييم الذاتي الذي أجرته الأمانة. وجرى التسليم بأنه يلزم بذل جهد إضافي لضمان **حسن توقيت توافر** الوثائق وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه جرى التسليم بوجود عوائق، أهمها الدورة السنوية المتمثلة في عقد دورتين سنوياً والتي تحد بشكل وخيم من توافر الوقت اللازم للإعداد. وستكون للاستعراض وتعديل الممارسات تأثيرات على جدولة ملفات العمل فيما بين الدورات، وعلى تناول تقاريرها، وعلى توقيت ما تقدمه الأطراف. وفي الأمانة ستُطبَّق، بالإضافة إلى تبسيط العمليات الداخلية وأتمتة الإنتاج، دقة إدارية بالغة من أجل الوفاء بالالتزام بحسن التوقيت.

٢١- وقد خلصت الأمانة أيضاً إلى أنه يلزم مزيد من التحسين في **جودة الوثائق** لكي تصبح أيسر قراءة ولجعل اللغة أقل تعقيداً. وسيجري تحقيق ذلك من خلال توفير مبادئ توجيهية منقحة بخصوص التحرير والأسلوب، وتدريب داخلي، وعملية تحرير مبسطة.

٢٢- والحاجة إلى معالجة **حجم** كبير من **الوثائق** يمكن أن تؤدي أيضاً إلى حالات تأخر. وستكون الأمانة أشد حذراً فيما يتعلق باقتراح وثائق جديدة، وستستعرض مدى إمكانية استخدام موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على شبكة الويب[٨]، بدلاً من الوثائق الرسمية، لنشر المعلومات.

٣- تنظيم حلقات العمل واجتماعات الخبراء

٢٣- أعربت الأطراف بوجه عام، في ردودها، عن التقدير لجودة وكفاءة عمل الأمانة في تنظيم حلقات العمل والاجتماعات. بيد أنها أثارت قضيتين: ضرورة توجيه الدعوات وتوفير وثائق المعلومات الأساسية على نحو أنسب توقيتاً، والتوازن في المشاركة بين الأطراف المدرجة والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، على التوالي. وفي إطار البند ١٠ من جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين للهيئة الفرعية للتنفيذ، المتعلق بمواصلة استعراض وظائف وعمليات الأمانة، بحثت الأطراف بتعمق كيفية تناول هاتين القضيتين وقدمت توجيهات قيّمة بشأن هذا الموضوع[٩].

٢٤- وخلص الاستعراض الداخلي الذي أجرته الأمانة إلى أن الهياكل الداخلية الموجودة لتنظيم حلقات العمل تؤدي مهامها بوجه عام. وستعمل الأمانة على زيادة تدعيم إجراءاتها ومشاوراتها كيما تكتسب مزيداً من الكفاءة. ومن الممكن أن تساعد الاستبيانات على تقييم حلقات العمل كل على حدة.

٢٥- ووجد أن سياسة **جدول** حلقات العمل بعد فترة الدورة التالية تتيح ما يكفي من الوقت للتنظيم السليم لحلقات عمل عالية الجودة. بيد أن التنفيذ التام لهذه السياسة كثيراً ما يتعارض مع ضرورة توخي المرونة دعماً للعملية السياسية.

٢٦- وستكون الأمانة أشد توخياً للدقة في إصدار **الدعوات والوثائق** في وقت أكثر تبكيراً. بيد أن تأخر توافر التمويل كثيراً ما يحول دون تحديد مواعيد نهائية داخلية واضحة؛ وسيجري الإقلال إلى أدنى حد من أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بجدولة حلقات العمل والاجتماعات بناء على طلب الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها الحادية والعشرين إلى الأمانة أن تؤجل حلقات العمل إذا لم يؤكد توافر الأموال قبل موعدها بوقت كاف.

٢٧- وأظهر استعراض **المشاركة** في جميع حلقات العمل منذ الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف أن ٥٦ في المائة من كل المشاركين أتوا من أطراف غير مدرجة في المرفق الأول و٤٤ في المائة أتوا من أطراف مدرجة في المرفق الأول. وكما طُلب في الدورة الحادية والعشرين للهيئة الفرعية للتنفيذ ستعمل الأمانة مع رئيسي الهيئتين الفرعيتين، المسؤولين عن توجيه الدعوات للمشاركة في حلقات العمل، لضمان تحقيق مشاركة ضخمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وجمع الأموال اللازمة.

٤- أنشطة وخدمات المعلومات

٢٨- كانت الأطراف بالغة الإيجابية في آرائها بخصوص **موقع** اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على **شبكة الويب** والنواتج الإعلامية المنشورة الأخرى. وقدمت اقتراحات بشأن تواتر التحديثات وتسهيلات البحث وتنظيم الوثائق. وأعربت بعض الأطراف عن اهتمامها بالحصول على مزيد من المعلومات المنشورة بلغات أخرى غير الإنكليزية ومزيد من المعلومات بشأن جهات الاتصال في الأمانة.

٢٩- واستخدمت الأمانة عملية إعادة افتتاح موقع الويب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ للرد على التعليقات والاقتراحات. وستولي مزيداً من الاهتمام لتوفير المعلومات عن جهات الاتصال وضمان اتباع نهج بالغة الدقة لتحديثات المحتويات الموجودة على شبكة الويب.

٣٠- ونتيجة لمبادرات ومساهمات من الأطراف المهتمة تمكنت الأمانة من توفير بعض المعلومات في الموقع على شبكة الويب بلغات أخرى غير الإنكليزية وذلك، على سبيل المثال، من خلال وحدتي الفرنسية والإسبانية على شبكة الويب. وستتطلب مواصلة هذه الخدمات وتوسيع نطاقها ترتيبات إضافية وتمويلاً إضافياً.

٣١- وتزايد كثيراً **اهتمام وسائط الإعلام** بقضية تغير المناخ والاتفاقية وبروتوكول كيوتو ويلزم أن تكون الأمانة قادرة على الاستجابة على نحو ملائم. وقد استرعت الأطراف الاهتمام إلى ضرورة توخي الحرص في اللغة المستخدمة في النشرات الصحفية والبيانات العامة. وخلص الاستعراض الداخلي الذي أجرته الأمانة إلى أنه يجب على الأمانة توضيح المسؤوليات وتعزيز قدرتها على تهيئة الخدمات لتلبية المتطلبات المتزايدة لوسائط الإعلام.

٣٢- عند النظر في أنشطة الأمانة الداعمة للعملية الحكومية الدولية **قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في:**

(أ) **أن تنعم التفكير في الدور الذي يتعين أن تؤديه أفرقة الخبراء في دعم عملية الاتفاقية وتوزيع الأعمال التي يتعين أن تضطلع بها الأمانة وأعضاء أفرقة الخبراء في تحقيق التقدم في تنفيذ برامج عملها؛**

(ب) **النظر على أساس متواصل في ما إذا كانت كل الوثائق المطلوبة لازمة لتحقيق تقدم العملية ودعوة الأمانة إلى استعراض الوثائق المسلسلة لتحديد ما إذا كانت لا تزال ضرورية أم لا.**

باء – الدعم الموضوعي للمناقشات الجارية فيما بين الأطراف

٣٣- تقـــوم الأمانة، في الدورات وفيما بينها، بإعداد مواد لدعم المناقشات التي تجري في إطار جداول أعمال مؤتمـــر الأطراف والهيئتين الفرعيتين. وبالإضافة إلى ذلك تقدم الأمانة المشورة إلى أعضاء المكتب ورؤساء أفرقة الاتصـــال والمسؤولين الاستشاريين بشأن جوهر القضايا قيد النقاش. ومجموعة القضايا المشمولة بالغة الاتساع، تمليها جداول الأعمال، كما يمليها مسار العملية الحكومية الدولية.

٣٤- وقد سلمت الأطراف في ردودها بدور الأمانة في دعم المداولات الحكومية الدولية. بيد أن بعض الأطراف ألمحـــت إلى أن الأمانة منحازة إلى القضايا التي تهم الأطراف المدرجة في المرفق الأول وينبغي أن تخصص مزيداً من الوقت والموارد للقضايا التي تهم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. ولئن كانت الأمانة تعد جداول الأعمال فـــإن هذه الجداول تعكس طلبات محددة من مؤتمر الأطراف والهيئتين الفرعيتين ولا تعكس أفضليات الأمانة. وستواصل الأمانـــة تقـــديم أفضل مشورة حيادية إلى الأطراف، وبصفة خاصة إلى الرؤساء، لتنفيذ برنامج عملها وفقاً للتوجيهات الصادرة عن عملية الاتفاقية، واستنباط خيارات ابتكارية وإبداعية لمساعدة الأطراف على معالجة القضايا القائمة في العملية الحكومية الدولية (انظر أيضاً الفرع ثالثاً – دال-٣ أدناه بشأن دعم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول).

٣٥- ويُـــرى أن موظفي واستشاريي الأمانة أدّوا عملاً تحليلياً معقداً بجودة عالية. وعلى سبيل المثال، زودت الأمانـــة عملية الاتفاقية بمشورة الخبراء والدعم بشأن قضايا رفيعة المستوى التقني فيما يتعلق ببروتوكول كيوتو وفتحت بذلك، في كثير من الأحيان، آفاقاً جديدة في منظومة الأمم المتحدة. ولتحقيق استدامة مستويات الأداء المرتفعة يجب ضمان توافر ما يكفي من الوقت والموارد على أساس أكثر استمرارية.

جيم – أنشطة التنفيذ المعهود بها في إطار الولاية[١٠]

٣٦- أظهرت ردود الأطراف عدداً من تعليقات آحاد الأطراف و لم تظهر الشواغل التي تتشاطرها عدة أطراف. وقُدمـــت تعقيـــبات إيجابية على الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول، واستعراضات الجرد، ودعم البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٣٧- وقامت الأطراف والأمانة على السواء باستثمار ضخم في إعداد أنشطة التنفيذ المعهود بها في إطار الولاية. وتفي هذه الأنشطة بغرض محدد وسيشكل بعضها لبنات بنية بروتوكول كيوتو الأساسية الناشئة. وعلى الرغم من إحـــراز تقدم جيد في هذا المجال فقد انبثقت عن الاستعراض الداخلي تحديات مهمة في المجالات الشاملة الخاصة بعرض البيانات وفائدتها، وتحديد الأولويات، وعبء العمل، والتمويل.

١- دعم البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول

٣٨- تتســـم عملية الاستعراضات المتعمقة بأنها عملية قائمة على كثافة الموارد. وسوف تستعرض الأمانة هذه العملية قبل الجولة التالية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتحديد التآزر الممكن وإزالة أي اختناقات تنظيمية. وسيولى اهتمام لجدوى الجمع بين الاستعراضات المتعمقة واستعراضات الجرد فيما يتعلق ببعض البلدان.

٣٩- وتستخدم الأمانة موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على شبكة الويب لعرض معلومات موحدة مناسبة بشأن الموجود من المبادئ التوجيهية والمقررات والاستنتاجات المتعلقة بإعداد البلاغات والتقارير الوطنية التي تبين التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات بموجب البروتوكول. وستبذل مزيداً من الجهود لإعداد تقارير تجميعية وتوليفية واستعراضية أيسر قراءة وتعزيز عناصرها التحليلية. وسيجري تحسين إمكانية النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو عن طريق توفير بيانات دقيقة موجزة معروضة عرضاً جذاباً على شبكة الويب، ومن أمثلتها الموجزات القطرية للأطراف المدرجة في المرفق الأول.

٢- تنسيق استعراضات الجرد السنوية للأطراف المدرجة في المرفق الأول وتدريب المستعرضين

٤٠- حققت الاستثمارات التي تمت على مدى عدة سنوات مضت عائداً تمثل في حدوث تحسينات جوهرية في قوائم جرد غازات الدفيئة والإبلاغ بانبعاثاتها. وجودة قاعدة البيانات التي تم توليفها من عملية الجرد مطردة التحسن.

٤١- وخلال فترات معينة في السنة كان عبء العمل اللازم للوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في المبادئ التوجيهية للاستعراض بالغ الارتفاع. وفي بعض الحالات (الجزء الأول من التقريرين التوليفي والتقييمي على سبيل المثال) تعذر الوفاء بالمواعيد النهائية. ولذلك تعتزم الأمانة تبسيط المخرجات وأتمتتها حيثما أمكن. وستعزز الأمانة جودة تدريب الخبراء الجدد، كما ستعزز جهودها الرامية إلى تنظيم اجتماعات المستعرضين الرئيسيين وعملية اختيار المستعرضين بكفاءة. وستعمل الأمانة أيضاً على تسريع تكوين أفرقة الاستعراض وإرسال مواد الاستعراض.

٣- تطوير وصيانة نظام معلومات غازات الدفيئة

٤٢- تشكل قوائم الجرد المقدمة من الأطراف، عندما توضع معاً في نظام معلومات، مورداً قيماً ستتزايد قيمته بمرور الوقت. ووظيفة الأمانة هذه أساسية لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكول ولا يمكن إسنادها إلى جهات خارجية. وقد استعرض خبراء، في عام ٢٠٠٢، نظام معلومات غازات الدفيئة؛ ويجري الآن تنفيذ توصياتهم، ولو أن بعض حالات النقص في الموارد تعترض سبيل هذا التنفيذ.

٤٣- ويبين تقييم الأمانة للتحسينات المحققة والمشاكل المواجهة أن العمل المتعلق بنظام معلومات غازات الدفيئة والأنشطة المتصلة به يكاد أن يكون متعذر التنفيذ في ظل مستوى الموارد البشرية والمالية الحالي، رغم أن اتجاه العمل التقني الجاري صحيح وسيوفر حلولاً في فترة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام.

٤٤- وقد تأخر استنباط البرمجيات اللازمة لتيسير قيام الأطراف المدرجة في المرفق الأول بتقديم قوائم الجرد، كما تأخر ما يتصل بذلك من إعادة هيكلة قاعدة بيانات غازات الدفيئة وتعزيز هذه القاعدة. وأظهر الاستعراض الداخلي أن الخطط الأولية كانت مفرطة التفاؤل. وتتطلب صيانة نظام معلومات غازات الدفيئة وزيادة تطويره خبرات أرفع مستوى في مجالي استنباط البرامجيات وإدارة قواعد البيانات. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز النفاذ العام إلى

قاعدة البيانات. وتضيف إلى الصعوبات المواجهة الأولويات التنافسية وضغوط عبء العمل الناجمة عنها، ومشاكل التعاقد، وتعذر التنبؤ بالتمويل.

٤- المساعدة في إعداد البلاغات الوطنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول

٤٥- تحتاج الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى مزيد من الدعم لكي تسهم بفعالية في تنفيذ الاتفاقية. والمبادئ التوجيهية الجديدة للبلاغات الوطنية ترفع سقف التوقعات من حيث عمق التحليل ومستوى التفصيل المطلوبين.

٤٦- وبالنظر إلى كثرة الجهات الفاعلة المشاركة في التدريب وبناء القدرات والتوعية تتخذ الأمانة نهجاً أشد اتساماً بالطابع الاستراتيجي لتقديم مساهماتها في حلقات العمل التدريبية والأنشطة الجانبية. وينصب التركيز على تحسين دور الأمانة كيما تتمكن من زيادة ما توفره من قيمة مضافة مع زيادة تيسير محاكاة الأعمال وتوسيع نطاقها، في الوقت نفسه، بالنسبة للأطراف والوكالات المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية وغيرها.

٤٧- والمعلومات المجمعة من البلاغات الوطنية يمكن عرضها بحيث يكون النفاذ إليها أيسر وبطريقة تبين بوضوح التقدم المحرز في الجهود التي تبذلها الأطراف لتنفيذ الاتفاقية والتحديات التي تواجهها، على السواء. وسيعزز هذا قدرة الأطراف على استنباط تدابير تصحيحية و/أو داعمة. والعمل المضطلع به في الأمانة بخصوص قائمة مشاريع التخفيف المقترحة للتمويل طبقاً للمادة ١٢-٤ من الاتفاقية لم يحقق غايته بسبب طبيعة القائمة ومادتها. وتنظر الهيئة الفرعية للتنفيذ الآن في كيفية تحسين الوضع.

٥- دعم المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة وبناء قدرات الآلية

٤٨- شهدت الأعوام الثلاثة الماضية انتقال آلية التنمية النظيفة من النظرية إلى التطبيق. وقد تطور الدعم المقدم إلى المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة وأصبح نشاطاً رئيسياً للأمانة. ويتطلب عمل المجلس التنفيذي درجة عالية من الخبرة في مجموعة متنوعة من المجالات الجديدة، مثل المنهجيات وسجل آلية التنمية النظيفة وسجل المعاملات الدولي.

٤٩- وتوفير الخدمات التقنية الضرورية مهمة شاقة. بيد أن هذه المهمة يتولى تنفيذها، إلى حد بعيد، مساعدون واستشاريون مؤقتون لأن الأطراف لم تزود آلية التنمية النظيفة بتمويل يمكن التنبؤ به. ومن الواضح أن هذا وضع لا يمكن تحمله.

دال - القضايا الشاملة

١- استعراض تنفيذ الولاية

٥٠- أجرت الأمانة استعراضاً شاملاً لجميع الطلبات المحددة الداعية إلى إجراءات تتخذها الأمانة، والتي قُدمت في فترات الدورات الست فيما بين الدورتين الخامسة عشرة والعشرين للهيئتين الفرعيتين. وأظهر التحليل أن ٦٠

في المائة من طلبات مؤتمر الأطراف تعلقت بأنشطة مفردة (إعداد وثيقة، تنظيم حلقة عمل، إلخ.)، وأن بقية الطلبات تعلقت بأنشطة ذات طابع مستمر (صيانة قاعدة بيانات، تدريب مستعرضين، دعم فريق خبراء، إلخ.).

٥١- واتُخذت إجراءات بشأن الأغلبية الكبيرة من الطلبات المفردة: تم إنجاز ثلاثة أرباع هذه الطلبات، ويجري العمل على إنجاز الخمس. وهناك أربعة أنشطة غير متكررة مطلوبة لن يحين موعدها قبل وقت لاحق في عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالأنشطة المستمرة المطلوبة فقد بدأت كلها، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للأنشطة التي تتوقف على بدء سريان بروتوكول كيوتو. وهناك عدد صغير من الأنشطة (١١ أو أقل من ٣ في المائة) إما لم يبدأ بعد وإما توقف العمل فيه. والسبب في سبع حالات هو عدم توافر التمويل، أما السبب في أربع حالات فهو تأخر تقديم طلبات الأطراف. وبعض المجالات أكثر تأثراً من غيرها بعدم إمكانية التنبؤ بالتمويل و/أو بالنقص في التمويل؛ وتتضمن هذه المجالات المادة ٦ من الاتفاقية، وقضايا الجرد، وتسهيل تدفق المعلومات العلمية إلى عملية الاتفاقية، وتقييم التكيف.

٢- التكيف

٥٢- ظهر التكيف، منذ الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، باعتباره عنصراً رئيسياً في العملية الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ. وكان اعتماد برنامج عمل بوينس آيرس بشأن تدابير التكيف والاستجابة (المقرر ١/م أ-١٠) خطوة كبرى إلى الأمام، ولو أنه لا تزال هناك تساؤلات بخصوص التنفيذ والتمويل.

٥٣- وكان التكيف كذلك عنصراً رئيسياً جرى بحثه في التقييم الذاتي. والوضع التنظيمي داخل الأمانة يعكس صورة الوضع في العملية الحكومية الدولية: اضطلع، في عدة برامج، بالعمل بخصوص الأنشطة المتعلقة بالتكيف[١١]، وجرى تنسيق ذلك من خلال فرقة عمل داخلية. وعلى ضوء الاستعراض الداخلي واعتماد المقرر ١/م أ-١٠ استهلت الأمينة التنفيذية تغييرات في طريقة دعم الأمانة للمناقشات الحكومية الدولية لأنشطة التكيف وما يتصل بها من أنشطة التنفيذ. وتتوخى الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ توحيد وتعزيز أعمال الأمانة بشأن قضايا التكيف.

٣- دعم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول

٥٤- وأعمال الأمانة بشأن دعم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول يجري إعدادها بناء على طلبات الأطراف، وتبحثها الأطراف في سياق اعتماد الميزانية. والردود المتلقاة من الأطراف تُظهر أن بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ترى أن خطة العمل ينبغي أن تُعطي ثقلاً أشد توازناً للقضايا ذات الأهمية للأطراف المدرجة، والأطراف غير المدرجة، في المرفق الأول.

٥٥- وأثناء الاستعراض الداخلي سلَّمت الأمانة بأن توقعات الأطراف بخصوص دعم الأمانة للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تزايدت[١٢]. وفي الوقت نفسه فإن دور الأمانة، عملاً بالمادة ٨(ج) من الاتفاقية، دور حفاز أساساً مع التركيز على المساندة والتنسيق فيما بين الوكالات. وتسعى الأمانة، بالتعاون مع أمانة مرفق البيئة

العالمية ووكالاته المنفذة والتنفيذية، إلى ضمان إنفاق أموال المرفق على نحو جيد واتساق الإنفاق مع التوجيهات المقدمة من مؤتمر الأطراف.

٥٦- وخلصت الأمينة التنفيذية إلى أنه ينبغي للأمانة توطيد وتعزيز دعمها للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بقدر ما تسمح به الموارد وفي نطاق ما تحدده الأطراف من أولويات وولايات واضحة ومتفق عليها. وتعكس الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المسعى الرامي إلى تحسين تحديد الدور المعين للأمانة والإبلاغ به.

٤- إشراك المنظمات الشريكة ومشاركتها

٥٧- الأمانة، طبقاً للمادة ٨ من الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف المتعلقة بهذه المادة، ليست وكالة منفذة. ويفترض، بالأحرى، أن الكثير من أعمال تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني ستدعمه وكالات دولية رئيسية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو البنك الدولي، وكثيراً ما سيكون ذلك بتمويل من مرفق البيئة العالمية.

٥٨- والواقع أنه كان من الصعب على الأمانة أن تُشرك منظمات أخرى بصورة تامة كيما تستجيب للأولويات المعرب عنها في مقررات مؤتمر الأطراف لأن لهذه المنظمات هياكل الإدارة الخاصة بها. وفي الجانب الآخر ترددت الأطراف أحياناً في قبول جهود من منظمات أخرى لدعم العملية. وفي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تركز الأمانة جهودها من جديد على التعاون مع المنظمات الأخرى.

٥- نظم المعلومات، وقواعد البيانات، ومراكز تبادل المعلومات، الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٥٩- يشكل جمع البيانات والمعلومات وإدارتها نشاطاً أساسياً من أنشطة الأمانة يستأثر بنحو ٢٠ في المائة من ميزانيتها.

٦٠- وأعربت الأطراف عن ارتياحها بوجه عام للمعلومات ونظم المعلومات وقواعد البيانات ومراكز تبادل المعلومات التي توفرها الأمانة. وفي استقصاء، أُجري بين مستخدمي مركز تبادل المعلومات عن نقل التكنولوجيا التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٠٤، وجدت أغلبية المجيبين أن الصفحات الموجودة على شبكة الويب مفيدة ومناسبة لعملها وتوفر معلومات عالية الجودة بطريقة جيدة التنظيم وسهلة الاستخدام[١٣]. وفي حالة مركز تبادل المعلومات عن نقل التكنولوجيا يجري اختبار جدوى الربط الشبكي للمراكز التكنولوجية الوطنية والإقليمية لزيادة كفاءة مراكز تبادل المعلومات.

٦١- وأجرت الأمانة استعراضاً تفصيلياً لجميع قواعد البيانات ومراكز تبادل المعلومات التابعة لها. وأظهر الاستعراض عدم وجود ازدواجية شديدة في معالجة البيانات أو تطوير النظم. فكل نظام له غرض محدد أو نتاج محدد. ومع إنشاء واستخدام نظم مختلفة ستكتسب الأمانة خبرة وستحدد مؤشرات لقياس مدى كفاءة وفعالية

تلبية احتياجات المستخدمين. وسيُهتدى بالمقاييس والمعايير الدولية المقررة في تخصيص الموارد أو توطيد النظم أو وقف العمل بالنظم التي لم تعد لازمة.

٦٢- ومعظم النظم الآن في طور التصميم والإنشاء، وهو طور كثيف الاستخدام للعمالة والموارد؛ ويوفر، حسب الاقتضاء، تمويل تكميلي غير متكرر. ويُتوقع أن تنخفض التكاليف، حالما يبدأ تشغيل النظم بكامل طاقتها، إلى المستويات اللازمة للصيانة. بيد أنه يجب، في تلك المرحلة، تأمين تمويل متكرر مستقر.

٦٣- عند النظر في القضايا المتداخلة في كامل مجموعة أنشطة الأمانة **قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في:**

(أ) **تحديد نهج لإشراك الوكالات الأخرى في دعم برامج العمل الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛**

(ب) **النظر في كيفية تلبية الحاجة إلى تمويل، كافٍ ويمكن التنبؤ به، لتشغيل وصيانة نظم المعلومات وقواعد البيانات ومراكز تبادل المعلومات بعد طور الإنشاء.**

هاء – القضايا الإدارية

٦٤- أثناء الاستعراض الداخلي ظهر عدد من القضايا الإدارية المتعلقة، على سبيل المثال، بالموارد والتوظيف والهياكل. وتناول مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية بعض هذه القضايا في تقريره. وخلص المكتب إلى أن الأمانة "هيئة سليمة بوجه عام" (المرفق الثاني).

١- التوزيع الجغرافي

٦٥- في عدد من ردود الأطراف أُعرب عن القلق إزاء اختلال توازن ملحوظ بين الموظفين من البلدان الأطراف المدرجة في المرفق الأول والبلدان الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وبصفة خاصة في المستويات العليا. وتشير أحدث البيانات إلى أن ٤٤ في المائة من موظفي الفئة الفنية في المستويات من ف - ١ إلى ف - ٤ و٥٠ في المائة من المديرين (٧٥ في المائة من مديري البرامج الفرعية، ٢٥ في المائة من كبار المديرين) هم من البلدان الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وفي الدورة الحادية والعشرين للهيئة الفرعية للتنفيذ قدمت الهيئة، في إطار استعراضها المتواصل لوظائف الأمانة وعملياتها، توجيهات إلى الأمينة التنفيذية بشأن كيفية معالجة هذه المسألة[١٤].

٦٦- وترى الأمينة التنفيذية أن توظيف مزيد من كبار المديرين من البلدان الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أمر حتمي لكي تكون الأمانة ممثلة لجميع الأطراف تمثيلاً كاملاً. وهي تسلم بأن أعلى مستويات المهنية يجب أن تكون الاعتبار المهيمن وأن على الموظفين "تقديم جوازات سفرهم عند الباب لفحصها" وأن على الموظفين، بوصفهم موظفين مدنيين دوليين، أن يعملوا بنزاهة تامة. وتشجع الأمانة بهمة على أن يقدم المرشحون المؤهلون من البلدان الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول طلبات للتوظف، وسوف تعلن عن مناصب رفيعة بطريقة أكثر استهدافاً للمرشحين من تلك البلدان.

٢- النقص في التمويل، والتمويل الذي لا يمكن التنبؤ به، والاختلالات في عبء العمل

٦٧- على مدى السنوات الماضية كانت هناك نزعة في العملية الحكومية الدولية إلى توسيع نطاق الأنشطة التكميلية دون تحديد الأولويات وتوفير الموارد اللازمة. وكان معنى النقص الناجم عن هذا في التمويل تأخير، أو تعذر، الاضطلاع ببعض الأنشطة، بما في ذلك حلقتا العمل بشأن المادة ٦ من الاتفاقية والمقرر ٥/م أ-٧ (تقييم التكيف)، وبعض الأنشطة المتعلقة بفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً.

٦٨- ويتطلب عدد من الأنشطة المهمة، مثل الأنشطة المتعلقة بعمليات الجرد وحلقات العمل والآليات، تمويلاً تكميلياً ضخماً. وتزيد أنشطة جمع الأموال من عبء العمل الذي تتحمله الأمانة وتصرف الموظفين، المجهدين فعلاً إلى أبعد مدى، عن الأنشطة الأساسية، وكثيراً ما يكون ذلك دون أي تناسب بين التعهدات والوقت المستثمر. ورغم تحقيق قدر من النجاح فإن المبالغ المتلقاة كانت أقل كثيراً من الاحتياجات المحددة: ففي فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، على سبيل المثال، تسنى جمع ٤٧ في المائة فقط من الأموال اللازمة.

٦٩- ولذلك بذلت الأمانة جهوداً لتحسين وتبسيط أنشطتها لجمع الأموال التكميلية. وستواصل تعزيز هذه الأنشطة من خلال وضع استراتيجية لجمع الأموال. ويجري بذل جهود إضافية لتقديم تقارير عن إنفاق المساهمات التكميلية وذلك، بصورة مباشرة، إلى الجهات المساهمة، وبوجه عام إلى الأطراف. وستواصل الأمانة القيام، على نحو استباقي، بتحليل وعرض المعلومات الخاصة بتأثيرات المقررات على الميزانية لكي تكون الأطراف في وضع أفضل يتيح لها اتخاذ المقررات مع المراعاة التامة لتأثيراتها المالية.

٧٠- وتوافر الأموال التكميلية أمر مؤقت ولا يمكن التنبؤ به. ولذلك لا يمكن أن تعتمد الأنشطة ذات الأهمية الرئيسية للأطراف والعملية الحكومية الدولية على التمويل التكميلي، وأهم هذه الأنشطة هي:

(أ) أنشطة برامج العمل الرئيسية ذات المواعيد النهائية المحددة؛

(ب) صيانة النظم وقواعد البيانات ومراكز تبادل المعلومات (مثل نظام معلومات غازات الدفيئة)؛

(ج) الوظائف التنظيمية (مثل المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، لجنة رصد الامتثال).

والمقترحات الرامية إلى تحقيق ارتكاز تمويل هذه الأنشطة على أساس سليم مدرجة في ميزانية البرنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٧١- وكثير من أوجه القصور التي حُددت في التقييم الذاتي الذي أجرته الأمانة ناجم عن اختلال التوازن بين عبء العمل والموظفين، فقد تم تجميد ١٠ في المائة من الوظائف التي يتضمنها جدول الوظائف المعتمد. وتزيد المهام غير المتوقعة، التي تتسبب في وجودها عوامل خارجية، من إجهاد الموظفين الأساسيين والموارد الأساسية للأمانة؛ وعلى سبيل المثال فإن المتطلبات الأمنية للأمم المتحدة تقتضي مزيداً من الاهتمام في بون وفيما يتعلق

بالمناسبات خارج بون. وتقترح ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ثلاثة حلول: زيادة الكفاءة، بما في ذلك زيادتها من خلال إعادة الهيكلة؛ أو الطرق الابتكارية لتعبئة المشاركة الخارجية؛ أو تقليل بعض أنشطة برامج العمل أو تعليقها.

٣- نهج جديد للميزنة والهيكل

٧٢- أثار الاستعراض الداخلي للأنشطة مسألة ما إذا كانت الهياكل البرنامجية والإدارية الحالية، بما فيها الأدوات الإدارية، مناسبة لتلبية الاحتياجات الحالية والمخططة. وقد علقت بعض الأطراف على فائدة تقارير الأداء الخاصة بالأمانة، وبالتحديد الحاجة إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتقييم فعالية أنشطة الأمانة بالمقارنة بتكاليفها.

٧٣- وقد بحثت الأمينة التنفيذية مجالات المشاكل والخيارات المتاحة واستهلت، على ضوء نتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف، عملية إدخال هيكل جديد للأمانة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ونهج جديد قائم على النتائج. وترمي التغييرات إلى تحقيق الشفافية ووثاقة الصلة بالأطراف، وزيادة الكفاءة وتعزيز الاتساق وزيادة القدرة في المجالات ذات الأولوية داخل الأمانة.

٧٤- وحدد الاستعراض الداخلي ضرورة تدعيم نظم الاتصال الداخلي وتعزيز المشاورات وتقاسم المعلومات بين برامج الأمانة[١٥]. وسيستمر تقييم الهياكل الإدارية الداخلية على نحو متدرج في إطار إعادة الهيكلة. ووجد أن أعمال الأمانة ونتائجها، حتى الآن، تستفيد من التنسيق بين برامج الأمانة، ولذلك اتُخذت إجراءات لتوضيح الولايات وتبسيط الصلات بين الأفرقة الإدارية المختلفة حسب الاقتضاء.

٧٥- ويرد الهيكل الجديد في الاقتراح الخاص بميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وهو يصنف أنشطة الأمانة إلى ثلاث مجموعات تغطي مواضيع التنفيذ؛ والتكيف والتكنولوجيا والعلم والآليات بموجب البروتوكول؛ والخدمات. وستكون الهياكل الإدارية الداخلية أصغر مع تفويض السلطة إلى المستوى التشغيلي لتحقيق الإنتاجية المثلى والدعم الأمثل لمؤتمر الأطراف، حيث يعمل مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والهيئات الفرعية والهيئات الأخرى المنشأة بموجب الاتفاقية والبروتوكول. وسيتمكن فريق استراتيجية أساسي من حشد الأفرقة في المجموعات المذكورة لأداء مهام محددة استجابة لطلبات جديدة.

٧٥- وبالاستناد إلى توصيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية ستقوم الأمانة باستنباط واختبار نهج قائم على النتائج للتخطيط والتقييم وإعداد التقارير بخصوص أنشطتها واستخدامها للموارد في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الحواشي

(١) FCCC/SBI/2003/15/Add.1.

(٢) FCCC/SBI/2005/8 and Add.1-2.

(٣) Message to Parties from the Executive Secretary, dated 6 July 2004 (ICA/MTP/COP9/04).

(٤) مثل الترتيبات الخاصة بالاجتماعات الحكومية الدولية، والاستعراض المتواصل لوظائف الأمانة وعملياتها، والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية. ونظر الهيئة الفرعية للتنفيذ في هذه القضايا غير مقترح بالتحديد في هذه الوثيقة ولكن سيجري تناوله في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بها لتجنب الازدواجية في المناقشات.

(٥) ICA/MTP/COP9/04.

(٦) يتضمن هؤلاء، إلى جانب أعضاء المكاتب، رؤساء أفرقة الاتصال ومنظمي المشاورات غير الرسمية.

(٧) فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وفريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا، وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً.

(٨) <unfcc.int>.

(٩) انظر أيضاً الوثيقتين FCCC/SBI/2004/19 وFCCC/SBI/2004/INF.10.

(١٠) لا يشتمل هذا التقرير على تحليل للأنشطة المعهود بها مستقبلاً في إطار الولاية، وبعضها الآن في مرحلة الإعداد و/أو التفاوض، مثل نظام الامتثال، والسجلات وسجل المعاملات، والتنفيذ المشترك.

(١١) منهجيات تقييم مدى التعرض، والتبليغ في البلاغات الوطنية، والبحث والمراقبة المنهجية، وقضايا التمويل، وتكنولوجيات التكيف، والتصدي لآثار تغير المناخ الضارة، وتأثيرات تدابير الاستجابة.

(١٢) في مجالات إعداد البلاغات الوطنية، بما في ذلك عمليات الجرد؛ وبناء القدرات؛ ونقل التكنولوجيا؛ وتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً؛ وبرامج العمل الوطنية الخاصة بالتكيف؛ وتنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً.

(١٣) FCCC/SBSTA/2004/INF.8 and Add.1 and Add.1/Corr.1.

(١٤) FCCC/SBI/2004/19.

(١٥) الأمانة موجودة في موقعين. وسوف يزال عائق الاتصالات هذا بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ عندما سيجري استيعاب الموظفين مرة أخرى في مبنى واحد.

المرفق الأول

مبادرات الأمانة في سياق الاستعراض الداخلي للأنشطة

إدارة الموارد المالية:

- تبسيط جهود جمع الأموال التكميلية ووضع استراتيجية لجمع الأموال
- إرجاء أو تعليق الأنشطة في ظل عدم توافر التمويل التكميلي
- السعي إلى نقل الأنشطة ذات المواعيد النهائية المحددة وصيانة نظم المعلومات والأنشطة التنظيمية من نطاق برنامج العمل التكميلي والأموال التكميلية إلى نطاق برنامج العمل الأساسي والأموال الأساسية
- تعزيز إبلاغ الجهات المساهمة والأطراف بتفاصيل إنفاق المساهمات التكميلية
- تقديم معلومات، على نحو أشد انتظاماً، عن تأثيرات المقررات على الميزانية
- اختبار النهج القائم على النتائج والتحرك نحو تطبيقه

التوظيف:

- تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان توسيع نطاق التوازن الجغرافي في المستويات العليا
- التشجيع بهمة على تقديم طلبات توظف من البلدان الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، والإعلان عن ذلك في المناطق المستهدفة

الهيكل التنظيمي والقدرات التنظيمية:

- إدخال هياكل تنظيمية وإدارية جديدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
- توطيد وتعزيز الدعم المقدم إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول مع تعيين دور محدد للأمانة وتوضيحه على نحو أفضل
- توطيد وزيادة الدعم المقدم لأنشطة التكيف وما يتصل بها من أنشطة التنفيذ
- معالجة الاختلال في عبء العمل عن طريق زيادة الكفاءة وإشراك شركاء خارجيين

- تعزيـــز الـــتعاون مع أمانة مرفق البيئة العالمية لضمان اتساق إنفاق الأموال مع توجيهات مؤتمر الأطراف

- تحديد أوجه التآزر وإمكانات تحقيق الكفاءة في عملية الاستعراض المتعمق، وإزالة الاختناقات

- تنظيم عملية اختيار مستعرضي الجرد وأفرقتهم واجتماعاتهم، وإرسال مواد الاستعراض، بمزيد من الكفاءة؛ وتعزيز جودة تدريب المستعرضين الجدد

- تدعيم القدرات القانونية

دعم الاجتماعات:

- تقديم مشورة أوضح، وأكثر تهيئة للوفاء بالمتطلبات، ومناسبة التوقيت إلى مكتب مؤتمر الأطراف ورؤساء أجهزته؛ وتحسين المواد المكتوبة

- تحسين تدريب موظفي الأمانة، على تناول القضايا الإجرائية مثلاً

- العمل، مع رئيسي الهيئتين الفرعيتين، على ضمان المشاركة القوية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛ وجمع الأموال

- توخي السرعة في إصدار الدعوات والوثائق الخاصة بحلقات العمل

- تدعيم الإجراءات الداخلية والمشاورات في التخطيط لحلقات العمل

الوثائق والمعلومات وتكنولوجيا المعلومات:

- ضمان حسن توقيت توافر الوثائق وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة

- جعل الوثائق أيسر قراءة وأقل بيروقراطية

- اتـــباع نهج بالغ الدقة لتحديث محتويات موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على شبكة الويب

- توفير مزيد من المعلومات على شبكة الويب عن جهات الاتصال في الأمانة

- الســـعي للحصول على دعم إضافي من الجهات المانحة لتوسيع نطاق محتويات شبكة الويب من المعلومات المنشورة بلغات أخرى غير الإنكليزية

- توضـــيح المســـؤوليات وتعزيز قدرة الأمانة على الاستجابة للاهتمام المتزايد من جانب وسائط الإعلام

- توحـــيد المعلومـــات بشأن المبادئ التوجيهية والمقررات والاستنتاجات المناسبة المتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية ودور الأمانة في دعم إعداد البلاغات الوطنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول

- تحســـين عرض المعلومات عن أنشطة التنفيذ (التقارير الوطنية، الاستعراضات، نظام معلومات غازات الدفيئة)، وزيادة إمكانية النفاذ إليها

- تحديد وتطبيق معايير ومقاييس لنظم المعلومات

- تدعيم الخبرات في استنباط البرامجيات وإدارة قواعد البيانات

- التحسين المطرد لجودة قاعدة البيانات المجمعة من عملية الجرد

- تنفيذ توصيات استعراض الخبراء لنظام معلومات غازات الدفيئة، الذي أُجري عام ٢٠٠٢

- اختـــبار الربط الشبكي للمراكز التكنولوجية الوطنية والإقليمية بغية زيادة كفاءة مراكز تبادل المعلومات

- استعراض متطلبات الاجتماعات في مجال تكنولوجيا المعلومات (أثناء الدورات وقبلها) وتعديل الخدمات بناء على ذلك.

المرفق الثاني

مقتطفات من "الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية إلى التقييم الذاتي، الذي أُجري عام ٢٠٠٤، لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"

...

ثانياً- الاستنتاجات والنتائج

ثانياً -١ التوافق الإداري على الغرض من التقييم الذاتي وعلى نهجه

مواطن القوة:

`١` الموظفون والمديرون، بوجه عام، مستعدون لإدارة الأداء والابتكار فيه ومهتمون بذلك؛

...

مجالات التحسين:

`١` يمكن للهيئة تحسين نهجها الخاص بتحديد النتائج وإبلاغها؛

`٢` يمكن للهيئة تحسين نهجها الخاص بتقاسم الدروس المستفادة (مواطن القوة ومجالات التحسين)؛

...

ثانياً-٤ تحديد مجالات التحسين في التنظيم والإدارة

مواطن القوة:

`١` ترى الهيئة أنها تؤدي عملها على نحو جيد تماماً فيما يتعلق بكل الأبعاد ...؛

`٢` يوجد شعور عام بجودة إدارة الشراكات والموارد، وبصفة خاصة استخدام الربط بتكنولوجيا المعلومات وإدارة الموارد المتاحة؛

`٣` القيادات تشارك شخصياً في تحسين ممارسات الإدارة؛

`٤` يوجد إدراك للمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

مجالات التحسين:

`١` يمكـــن استخدام الربط بالعملاء استخداماً أشد انتظاماً للإبلاغ بالتحسينات في النواتج والخدمات؛

`٢` يمكـــن زيـــادة انتظام جمع وتحليل المعلومات الداخلية والخارجية عن الأداء ومتطلبات العملاء؛

`٣` يمكـــن تعزيـــز اســـتخدام المعلومـــات الخاصـــة بـــالأداء كأساس لوضع السياسات والاستراتيجيات؛

`٤` يمكن تحسين التوفيق بين (مخرجات ونتائج) العمليات والاستراتيجية وتحقيق تكاملها؛

`٥` ينـــبغي أن تضمن الإدارة أن يكون لدى جميع فرق العمل المعنية بالقضايا الشاملة فهم واضح لهدفها والناتج المتوقع منها والكيفية التي سيُدمج بها الناتج في العمليات الجارية؛

`٦` يمكن تعزيز قيام الإدارة العليا بالإبلاغ بالأولويات الاستراتيجية؛

`٧` ينبغي ضمان التخصيص الواضح لوقت التعلم الشخصي والتنظيمي.

...

ثالثاً – الطرق والعملية

ثالثاً–٥ تحديد مجالات التحسين في التنظيم والإدارة

الطريقتان المستخدمتان: `١` استقصاء في الوقت الحقيقي لخمسة أبعاد إدارية وتنظيمية ... `٢` إبلاغ النتائج ومعالجتها فوراً، بما في ذلك مقارنتها بالاتجاهات المستخلصة من حلقات عمل برنامجية أخرى

...

الانطـــباع العـــام بأن الأمانة هيئة سليمة بوجه عام أثبتته تجربة الجهات الميسرة في حلقات العمل. فقد اتســـم تفاعل الموظفين بجو من الزمالة والاحترام المتبادل تجسد في ارتفاع مستوى مشاركة الموظفين في حلقات العمل، والتبادل الصريح والحر للآراء، والإيحاءات الإرشادية الشفوية وغير الشفوية التي أتاحها سلوك الموظفين.

المرفق الثالث

توليف الردود المقدمة من الأطراف

١- طلبت الأمينة التنفيذية تعليقات من الأطراف، كعنصر أساسي في عملية الاستعراض، بشأن "نوع الأنشطة المضطلع بها، ونوعية النتائج المحققة، والمستوى العام للرضا عن أداء الأمانة وخدماتها"[(١)] . ووصلت ردود من ١٢ طرفاً، من بينها رد من طرف بالنيابة عن ٢٦ طرفاً. واستخدمت أطراف كثيرة "الإطار الأولي لاستعراض الأنشطة"[(٢)] من أجل توجيه ملاحظاتها وإبراز البنود محل الاهتمام؛ وركزت جل الأطراف على فئة الأنشطة المتعلقة بدعم العملية الحكومية الدولية.

٢- وأعربت الأطراف عن رضاها بوجه عام عن تنفيذ الأمانة للمهام والواجبات والوظائف الأخرى. وأبدت أطراف كثيرة تقديرها لارتفاع جودة الخدمات المهنية، في التنفيذ الفعال للأنشطة وفي الدعم المقدم للعملية الحكومية الدولية على السواء. وحظي بالثناء بوجه عام الدعم الموضوعي للمناقشات الجارية فيما بين الأطراف بشأن القضايا. وأعربت الأطراف، التي علقت على أنشطة التنفيذ المعهود بها في إطار الولاية، عن رضاها عن هذه الأنشطة.

٣- وتعلقت أبرز قضية بالوثائق. وطلبت أطراف كثيرة توفير الوثائق في وقت أكثر تبكيراً. ولئن كانت أكثرية الأطراف قد أبدت تقديرها لارتفاع جودة الوثائق فإن بضعة أطراف اقترحت استخدام لغة أقل تقنية أو تعقيداً. وأكد عدد من الأطراف على أهمية التبكير في توفير النسخ الصادرة باللغات المحددة.

٤- وأعرب معظم الأطراف عن التقدير لجودة وكفاءة تنظيم حلقات العمل والاجتماعات. وحددت بضعة أطراف ضرورة إيلاء اهتمام إضافي للتوازن في المشاركة بين الأطراف المدرجة والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، على التوالي؛ وأثارت بعض الأطراف قضية الإخطار المناسب التوقيت فيما يتعلق بجدولة حلقات العمل والإعلان عنها.

٥- وشددت عدة أطراف على أهمية تحقيق توازن جغرافي ملائم فيما بين الموظفين، وبصفة خاصة في الوظائف العليا. وأشير إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على أنها منقوصة التمثيل. وجاء في أحد الردود أن اختلال التوازن في التوظيف يؤدي إلى تحيز لقضايا معينة.

٦- وكانت هناك بضعة تعليقات على برنامج عمل الأمانة. واقترحت بعض الأطراف أن تضطلع الأمانة بمزيد من العمل فيما يتعلق بالقضايا التي تهم البلدان النامية، ولكنها لم تبين المصدر الذي ستُنقل منه الموارد اللازمة. وأشارت بعض الأطراف أيضاً إلى ضرورة زيادة الشفافية في تخصيص الموارد وتقييم فعالية البرامج بالمقارنة بتكاليفها، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل من خارج الميزانية.

٧- وأبدت أكثرية الأطراف تعليقات إيجابية على فائدة موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على شبكة الويب. وأشارت بعض الأطراف إلى أن التغييرات المستقبلية يمكن أن تتضمن الترجمة إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة، وزيادة تواتر التحديثات، وزيادة قدرات البحث وحجم مكتبة الوثائق.

٨- وفـــيما يتعلق بتوفير الدعم واللوجستيات أثناء الدورات أعربت الأطراف عن رضاها بوجه عام. ورأت بعض الأطراف أن هناك حاجة إلى تسهيلات الحواسيب والإنترنت في اجتماعات ما قبل الدورات.

٩- وأشـــارت بضعة أطراف إلى تنظيم العملية الحكومية الدولية. وطُلب خفض عدد الاجتماعات وعقدها بالتـــتابع لا بالـــتوازي (من أجل استيعاب الوفود الصغيرة). وعلى نحو مماثل طُلب الثني عن إجراء المشـــاورات غير الرسمية وقصر المناقشات على أفرقة الاتصال.

حواشي المرفق الثالث

(١) Message to Parties from the Executive Secretary, dated 6 July 2004 (ICA/MTP/COP9/04).

(٢) ICA/MTP/COP9/04.

- - - - -